الأمم المتحدة

A/C.4/70/SR.17

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
13 January 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد برونيو (نائب الرئيس) ..... (إكوادور)

المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-19181X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب رئيس اللجنة، تولّى السيد برونيو (إكوادور)، نائب الرئيس، رئاسة اللجنة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥:٠٠.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (A/70/95-S/2015/446 و A/70/357-S/2015/682)

١ - السيد موريون بازمينيو (إكوادور): تكلّم بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن عملية حفظ السلام بقيادة الأمم المتحدة تقوم بدور محوري للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ويجب تعزيز قدرتها التنفيذية وهيكلها التنظيمي. وفي هذا الصدد، فإنه عند القيام بأي عملية لحفظ السلام أو توسيع أي ولاية لبعثة قائمة، فإنه يجب الالتزام التزاماً صارماً بمقاصِد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة - وخاصة احترام سيادة الدول، وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسي، وعدم التدخُّل في شؤونها الداخلية - فضلاً عن الالتزام بالمبادئ التوجيهية لعمليات حفظ السلام.

٢ - ولكي تكون عمليات حفظ السلام فعّالة حقاً، فإنها تتطلّب منذ البداية دعماً سياسياً، وموارد بشرية ومالية ولوجستية كافية، وولايات محدَّدة بوضوح وذات جدوى. وأضاف أنه لا غنى عن استراتيجية واضحة للخروج، مع مراعاة أن المواعيد المحدّدة لمرحلة الانتقال، وإعادة تشكيل بعثات حفظ السلام، وتقليصها، وسحبها يتوقّف على إجراء تقدير مَرِن وموضوعي وتقدُّمي للحالة السياسية والأمنية في البلد المضيف والاحتياجات في الميدان. فبعثات حفظ السلام ليست هدفاً في حدّ ذاتها، ولكنها تدبير مؤقت لوضع إطار أمني يساعد على تنفيذ استراتيجية إنمائية مستدامة طويلة الأجل. غير أن بقاء مثل هذه البعثات يتوقَّف على المساهمات المستمرة للبلدان المساهمة بوحدات عسكرية وقوات شرطة؛ ولذلك فإن التسديدات التي تتم بكفاءة وفي الوقت المناسب لمثل هذه البلدان تُعَد ضرورية.

٣ - وقال إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إذ تسلم بأهمية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بوصفها الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة والتي لا يمكن الاستغناء عنها، والمخوّلة بإجراء استعراض شامل لكامل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات، تكرِّر تأكيد التزامها القوي بتنشيطها. وأضاف أن التقرير السنوي للجنة الخاصة لا يزال يمثّل أداة تحليلية وموضوعية وثيقة الصلة لتعزيز الشراكة العالمية في حفظ السلام، ويجب أن تظل الأداة الموجِّهة للأمانة العامة. ولهذا، فإن الجماعة تكرِّر نداءها بإيجاد مزيد من التفاعل بين اللجنة الخاصة ومجلس الأمن، ولجنة بناء السلام، واللجنة الخامسة، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، وإدارة العمليات السياسية. وأوضَح أن ذلك يكتسب أهمية أكبر في ضوء تطوُّرات من قبيل إنشاء لواء تدخُّل على أساس استثنائي لديه ولاية هجومية في إطار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المهم بحث الأثر الذي يمكن أن تتركه مثل هذه الولاية على سلامة وأمن قوات حفظ السلام، وحماية المدنيين، والمبادئ التوجيهية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وخاصة مبدأ الحياد. وتُعَد التكنولوجيا الحديثة حاسمة لتعزيز سلامة وأمن قوات حفظ السلام. غير أن استخدام التكنولوجيا يجب أن يتسق مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الدولية لعمليات حفظ السلام، وخاصة مبدأ موافقة الدولة المعنية.

٤ - وتؤكِّد الجماعة طلبها الذي تقدَّمت به إلى مجلس الأمن لتعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بوحدات

عسكرية وقوات شرطة لتضع في اعتبارها آراء هذه البلدان في صياغة السياسات وفي صُنع القرارات المتعلّقة بمسائل من قبيل نشر الولايات ونقلها وتجديدها، والتغيُّرات الرئيسية الأخرى في العملية. وتدرك الجماعة أيضاً الدور الحيوي للمرأة في منع النزاع وتسويته، وتؤكِّد على الحاجة إلى تشجيع مشاركتها الكاملة في صون وتعزيز السلام والأمن.

٥ - وبينما يوجد لعشر بعثات لحفظ الأمن تابعة للأمم المتحدة ولايات خاصة بحماية المدنيين، إلاّ أن المسؤولية الأولى عن مثل هذه الحماية تقع على عاتق البلدان المضيفة، وينبغي ألاّ تُستخدَم الحاجة المشروعة لحماية المدنيين من أجل الالتفاف على مبدأ سيادة الدولة. فيجب أن يكون لدى جميع أصحاب المصلحة في وضع وتنفيذ ولايات حماية المدنيين فهم مشترك لمثل هذه الولايات وقواعد الاشتباك ذات الصلة. ولذلك فإنه من الضروري تحسين التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بوحدات عسكرية وقوات شرطة، وكذلك التنسيق بين البلدان المضيفة وقادة البعثات. وعلاوة على ذلك، يجب على اللجنة الخاصة بحث واعتماد مشروع السياسة والمبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمانة العامة نظراً لأهميتهما وحساسية هذه المسألة.

٦ - وقال إنه من الضروري ضمان أعلى مستويات السلوك الأخلاقي من جانب أفراد حفظ السلام. وأضاف أن الجماعة ترحِّب بالخطوات المنهجية التي اتُّخذت للقضاء على ممارسات إساءة السلوك ومنعها، بما في ذلك تسجيل ومتابعة جميع الشكاوى المتعلقة بإساءة السلوك.

٧ - ونظراً للصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية، فإن هناك حاجة لإيجاد تنسيق أقوى بين عمليات حفظ السلام وهيكل حفظ السلام بقيادة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات، والصناديق، والبرامج، وكذلك لجنة حفظ السلام. وأضاف أنه ينبغي إدماج وظائف حفظ السلام بشكل مناسب في ولايات حفظ السلام، لا سيما في المراحل الأولى لبناء السلام، إذ أنها تشكّل دعامة حاسمة الأهمية في نجاح المهمة، وذلك ليس فقط في مساعدة البعثات على إشراك السكان المحليين، بل أيضاً كأداة رئيسية في منع نشوب النزاعات. وتتطلَّع الجماعة إلى عملية حكومية دولية من شأنها أن تبحث تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (A/69/968-S/2015/490).

٨ - وأضاف أن الجماعة تؤكِّد تضامنها مع حكومة وشعب هايتي، كما تُعرِب مجدّداً عن التزامها بمواصلة المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وشدَّد مجدَّداً على أهمية التخطيط المناسب من أجل تحقيق عملية انتقال مسؤولة للبعثة، بمشاركة كاملة من حكومة هايتي في العملية، وبالاتصال الوثيق مع البلدان المساهمة بوحدات عسكرية وقوات شرطة. وترحِّب الجماعة في هذا الصدد بعقد الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى الانتخابات الرئاسية، والانتخابات البلدية والمحلية. وتدعم الجماعة السلطات الدستورية لهايتي وجميع أصحاب المصلحة الملتزمين باستكمال العملية الانتخابية من أجل حفظ ومساندة التقدُّم الأخير نحو بناء ديمقراطية مستقرة، وتحقيق التنمية، وتحسين الظروف المعيشية لجميع سكان هايتي.

٩ - السيد تاولا (نيوزيلندا): تكلّم بالنيابة عن كندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، فقال إن استعراضات عمليات السلام الأمم المتحدة للسلام، وهيكل بناء السلام، والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي ينبغي بحثها بصورة شاملة، تتيح فرصة لإجراء تغييرات ناجزة ومطلوبة بشدة لمشاركة المنظمة في الدول الهشّة المتضررة من النزاع. وتحثّ الجماعة الدول الأعضاء على بحث التحليلات والتوصيات العديدة المتاحة

لجعل عمليات السلام أكثر حداثة، وخاضعة للمساءلة وفعّالة، ولتحسين سلامة وأمن الأفراد المشاركين. وأضاف أن البلدان الثلاثة على استعداد للمساعدة في مساندة الحوار البنّاء تحقيقاً لهذه الغاية.

١٠ - ومضى يقول إن النُهُج الشاملة التي تستخدِم جميع أدوات المنظمة لمنع النزاعات وإدارتها وحلّها تُعَدّ ضرورية لتحقيق تسويات سياسية وسلام مستدام. وترحِّب مجموعة كندا وأستراليا ونيوزيلندا بتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، وتركيزه على استدامة السلام كمهمة أساسية وكمبدأ توجيهي في جميع الاشتباكات قبل النزاع وأثناءه وبعده. فيجب الحكم على عمليات السلام بقيادة الأمم المتحدة من حيث تأثيرها على المدنيين، والذين لا تزال حمايتهم أمراً أساسياً بالنسبة لمصداقية عمليات السلام المتعددة الأبعاد وفعاليتها الشاملة. وبينما تقع المسؤولية الأولى عن حماية المدنيين على عاتق الحكومات المضيفة، إلاّ أنه يجب على بعثات الأمم المتحدة المفوَّضة لحماية المدنيين أن تكون لديها استراتيجيات وقائية، بما في ذلك فهم مشتَرَك لالتزامات التدخُّل إذا فشلت الوقاية.

١١ - وقال إنه يجب بذل جهود على مستوى البعثات لضمان الملكية المحلية، بينما يقوم خبراء الحماية وموظفو الشؤون المدنية بدور محوري للمساعدة في تنفيذ ولايات الحماية المدنية. فيجب على الأمم المتحدة إجراء تقييمات منتظمة للجهود السياسية وجهود الحماية لرصد التقدُّم، والتأكيد من أن لدى البعثات القدرات المناسبة لتلبية الطلبات الحالية والمتوقَّعة. وينبغي أن تشارك أيضاً في مبادرات تحقِّق تركيزاً ميدانياً أكبر لعملية السلام بقيادة الأمم المتحدة - مثل استخدام التكنولوجيات الحديثة - وإجراء تحسينات منهجية وهيكلية في الأمانة العامة. وتُعَدّ آليات الاستجابة المدعومة لاتخاذ مواقف مرنة واستباقية حاسمة على وجه الخصوص، ولا سيما بالنسبة لبعثات الحماية.

١٢ - وينبغي أن يكون هناك أيضاً اعتراف أكبر بالمساهمة الخاصة بالمرأة في منع النزاعات وتسويتها. ولكي تكون عمليات السلام فعّالة بصورة كاملة، ينبغي أن تتبع نهجاً قائماً على المساواة بين الجنسين في جميع مراحل البعثة، خاصة عن طريق إدراج المرأة في جميع مستويات صُنع القرار والعمليات. ويلزم وضع استراتيجيات محسَّنة لتعيين واستبقاء وترقي نساء من أفراد الوحدات العسكرية وقوات الشرطة، بما في ذلك في الوظائف القيادية، فضلاً عن إيجاد دور أكبر للمستشارين في الشؤون الجنسانية. وبينما ترحِّب كندا وأستراليا ونيوزيلندا بالتركيز على هذه المبادئ في قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، إلاّ أن الأحداث الأخيرة أظهرت أنه لا يزال يلزم عمل الكثير للقضاء على آفة الاستغلال والاعتداء بين الجنسيين في عمليات حفظ السلام. وتدين هذه البلدان بشدة جميع أشكال الاعتداء والاستغلال الجنسيين من جانب حفظة السلام، وتطالب بالتنفيذ الكامل لنهج عدم التسامح إطلاقاً. ويجب تنفيذ التدابير التي أعلن عنها الأمين العام مؤخراً للقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ورصدها بصورة منتظمة.

١٣ - وتُعرب مجموعة كندا وأستراليا ونيوزيلندا عن تقديرها للأهمية التي أعطاها قرار مجلس الأمن ٢١٨٥ (٢٠١٤) لنشاط الشرطة في عمليات حفظ السلام. وهي ترحِّب أيضاً بالنداء الذي وجَّهه الفريق الرفيع المستوى المستقل المعني بعمليات السلام والأمين العام بإجراء استعراض خارجي لأنشطة الشرطة التابعة للأمم المتحدة ضماناً لتطوير قدرات الشرطة من أجل تحقيق الولايات المعقَّدة بشكل متزايد. وسوف يكون مثل هذا الاستعراض، الذي ينبغي أن يشمل مشاركة واسعة للدول الأعضاء،

بمثابة فرصة فريدة لتحديد دور الأمم المتحدة بوضوح في الخفارة المجتمعية، ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، وبناء قدرات الدول الأعضاء.

١٤ - وترحِّب هذه المجموعة أيضاً بالخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة لتحسين سلامة وأمن أفراد حفظ السلام الموزَّعين. ومن شأن المشاركة المبكِّرة مع البلدان المساهمة بوحدات عسكرية وقوات شرطة أن تضمن أن تكون وحدات البعثة على مستوى القدرات المتاحة. وينبغي للأمانة العامة أن تستعين أيضاً بالقدرات الموجودة، وأن تحقّق مزيداً من الاتساق مع شبكة المعلومات المهنية التابعة للمنظمة من أجل تعزيز الإنذار المبكّر، والتوعية بالحالة أثناء تحسين سلامة وأمن حفظة السلام. وأعرب عن ترحيبه بمبادرات التصدّي لمتطلبات القدرة والأداء، مثل مؤتمر قمة القادة الأخير بشأن حفظ السلام، وخلية التخطيط المنشأة حديثاً والمعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها.

١٥ - وأضاف أن التدريب المتسق والمنسّق لحفظة السلام على معايير الأمم المتحدة، وخاصة في مرحلة ما قبل النشر، يُعَدّ حاسماً أيضاً. وفي حين تُعَد جهود التوحيد الجارية مهمة أيضاً، بما في ذلك مشروع أدلّة الأمم المتحدة للوحدات العسكرية، فإنه ينبغي أن تواصل الأمانة العامة جهودها لتحسين التدريب والأداء في حالة الطوارئ، وجعل الترخيص جزءاً إلزامياً في عملية تشكيل القوات. ومن شأن مواصلة تعزيز مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام ضمان اتساق الوحدات العسكرية وقوات الشرطة أيضاً من أجل تلبية الاحتياجات التنفيذية للبعثات. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن تحسين الشراكات القائمة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بوحدات عسكرية وقوات شرطة والأمانة العامة.

١٦ - ومضى يقول إن مجموعة كندا وأستراليا ونيوزيلندا تستمد التشجيع من التزام مجلس الأمن الأخير بالتصدّي في وقت مبكّر للتهديدات الناشئة - بما في ذلك في شراكة مع منظمات إقليمية ودون إقليمية - وتلقّي تحليلات في الوقت المناسب من الأمين العام عن التهديدات المحتملة للسلم والأمن الدوليين، كما حدث مؤخراً في حالة بوروندي وبوركينا فاسو. وأعرب عن ترحيبه أيضاً بالجهود المبذولة لمواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية واستغلال مزاياها النسبية في جهود الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن. وعلى الرغم من التعاون الأوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فإنه يمكن عمل الكثير لتحسين التعاون مع المنظمات الإقليمية على نطاق الخطة الكاملة لعمليات حفظ السلام بقيادة الأمم المتحدة. ويجد الأمين العام تشجيعاً لزيادة اتصاله وتعاونه مع المنظمات الإقليمية من أجل تيسير مراحل الانتقال بين عملية الدعم الإقليمي ودعم الأمم المتحدة بصورة أكثر فعالية، عندما يكون هذا الانتقال مطلوباً.

١٧ - ومضى يقول إنه يجب على الدول الأعضاء الآن ترجمة التوصيات إلى إجراءات ملموسة وعملية وواقعية ضمن عملية حكومية دولية شاملة وشفّافة. وقد أصبحت الهيئة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ضرورية أكثر من أي وقت مضى في الجهود المبذولة لتحسين وتحديث عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب على الدول الأعضاء أن تلتقي في هذه الهيئة وفي هيئات أخرى ذات صلة لإظهار التزامها بعمليات السلام بقيادة هذه المنظمة، وبحفظة السلام، وقبل ذلك كله، بالسكان الأكثر تعرُّضاً الذين تُعَد حياتهم معلَّقة في الميزان. ولقد حان الوقت من أجل الاستجابة لنداء التغيير عن طريق إجراء جماعي وبنّاء، والاعتراف على هذا النحو بالخدمة الجليلة التي قدّمها الرجال والنساء من حفظة السلام، بمن فيهم أولئك الذين ضحّوا بأرواحهم.

١٨ - السيدة ديدو (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلّمت أيضاً بالنيابة عن البلدان المرشّحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: ألبانيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وتركيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جورجيا وأيسلندا وجمهورية ملدوفا وأوكرانيا، فقالت إن عملية حفظ السلام تتطوّر بصورة مستمرة. وكما أن النزاعات تتغيَّر، فكذلك الاستجابة، وهو ما يتطلب عمليات استباقية ومتعددة الأبعاد بدرجة أكبر لحفظ السلام - وهو ما يشمل جوانب مدنية وسياسية - من أجل تعزيز الاستقرار بعد انتهاء النزاع. وفي ضوء التعقيد المتزايد لعمليات حفظ السلام والتحدّيات التي يلزم التصدّي لها، فإن وفدها على استعداد للمساهمة في المناقشات التي تجري في اللجان والهيئات ذات الصلة. وأضافت أنه يجب أن تعطى الأولوية للمنع والوساطة - مع الاستخدام الكامل للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، والتبكير بنشر البعثات السياسية الخاصة، وأدوات بناء السلام، والوساطة، والدبلوماسية العامة. وبالمثل، يجب إدراج توحيد جهود بناء السلام على جدول الأعمال، ويجب أن تكون متوافقة بصورة كاملة مع جهود حفظ السلام. وتُعَدّ الأنشطة الأوسع لبناء السلام بحاجة إلى وسائل لكي تصبح فعّالة.

١٩ - وقالت إن حماية المدنيين ومنع الأعمال الوحشية يجب أن تكون محور ولاية أي عملية من عمليات حفظ السلام. ويرحّب وفدها بالتركيز على التقييمات المنتظمة للأثر السياسي والحمائي للبعثات وقدراتها واحتياجاتها، على النحو المبيَّن في تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/357-S/2015/682). ويُعلّق الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أهمية كبيرة على هذه الولايات المتعلقة بحماية الطفل والعنف الجنسي المتعلّق بالنزاع؛ وينبغي ألاّ يؤدّي أي تغييرات في هياكل البعثات إلى تقليص قدرتها على حماية النساء والأطفال بشكل فعّال في حالات النزاع المسلّح. فيجب ألاّ يتعرّض المحميون للأذى من جانب أولئك الذين جاءوا لحمايتهم. ورحّبت في هذا الصدد بجهود الأمين العام لزيادة المساءلة وتعزيز قدرة المنظومة على التعامل بحسم مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتُعَدّ الملكية المحلية عاملاً هاماً لحماية المدنيين، ويرحِّب وفدها بالاقتراح الخاص بأن تتضمَّن الاستراتيجيات والتوجيهات على نطاق البعثات مشاركة السكان المحليين. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود المبذولة لتعزيز تعميم اعتبارات المنظور الجنساني في تشكيل البعثات ومساندة الدراية الجنسانية، كما جاء في قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، تتماشى مع التزام الاتحاد الأوروبي بالنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن داخلياً وفي العلاقات مع بلدان ثالثة على حدٍ سواء.

٢٠ - ومضت تقول إنه ينبغي أن تكون لعمليات السلام بقيادة الأمم المتحدة ولايات واضحة ومتناسقة وقابلة للتنفيذ، وأن تتضمّن مكوِّناً قوياً لحقوق الإنسان. وينبغي استطلاع ترتيبات الانتقال واستراتيجية الخروج في مرحلة مبكرة، وينبغي أن تضع في اعتبارها عناصر لتقييم الكفاءة العامة للبعثات لدى استكمال مهمتها. ويجب أن يوضع في الاعتبار أيضاً تحدّي تشكيل القوات المناسبة، وخاصة من حيث العوامل المساعدة والقدرات الحاسمة الأخرى، وعند تخطيط البعثات. ويجب على الدول أن توازن بين الهدف السياسي والقوى التنفيذية لعمليات السلام لكي تحقّق النجاح. وأضاف أن نجاح البعثات يتوقّف أيضاً على التدريب المناسب، بما في ذلك التدريب الموحَّد المراعي للاعتبارات الجنسانية، والتدريب التنفيذي عن الأطفال في النزاع المسلّح، وتجهيز أفراد الأمم المتحدة قبل عملية النشر وأثناءها.

٢١ - وقالت إنه من المهم ضمان الموارد البشرية والسياسية والمالية المطلوبة لعمليات السلام، والبعثات السياسية الخاصة لتنفيذ ولاياتها. وفي ضوء السياقات المعقَّدة والخطيرة التي تعمل فيها البعثات، تُعَدّ المعلومات والاستخبارات أساسية لتنفيذ الولاية وحماية الأفراد. ويجب أن يكون هناك تشجيع على استخدام التكنولوجيا الحديثة في حفظ السلام، ومن الضروري بذل جهود إضافية لضمان أمن حفظة السلام. ويدعم الاتحاد الأوروبي جهود المنظمة لتطوير هذه القدرات بالنسبة للبعثات الحالية والقادمة. غير أنه من المهم الاعتراف بأن بعض عمليات الدعم الميداني لا تزال مرهقة وكثيفة العمالة، مما يعرقل العمليات والفعالية.

٢٢ - ويرحِّب الاتحاد الأوروبي بزيادة التركيز على الشراكات العالمية والإقليمية، مثل الاتفاق الذي عُقِد مؤخراً مع الأمم المتحدة بشأن التعاون الأوثَق في إطار الشراكة الاستراتيجية المعنية بإدارة أزمة حفظ السلام. وقالت إنه بالإضافة إلى بعثات الاتحاد الأوروبي وعملياته دعماً لأهداف الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنحاء العالم، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتقديم الدعم الكامل للجهود الأفريقية لإدارة الأمن في القارة. ومن شأن وضع تعريف محسّن لدور المنظمات الإقليمية في التدخُّلات التي تقودها الأمم المتحدة أن ييسّر عملية النشر السريع عند الضرورة. ومن المهم أيضاً ضمان أن تواصل اللجنة الخاصة إصدار مبادئ توجيهية استراتيجية مناسبة ومجدية في إطار الجداول الزمنية المحدَّدة.

٢٣ - السيد إسنومو (إندونيسيا): قال إن عام ٢٠١٥ شهد زيادة مستمرة في الطلب على حفظ السلام، خصوصاً مع تزايد المخاطر الأمنية، والتحدّيات الأكثر تعقيداً، والتي تفاقمت بسبب عدم وجود اتفاقات سلام أو عمليات سياسية موثوق بها، وعدم موافقة الجهات الفاعلة المحلية. ووسط هذه التحدّيات المتزايدة، أتيحت أيضاً فرصة هامة لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق دراسة تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446)، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق (A/70/357-S/2015/682)، واستعراض عام ٢٠١٥ لهيكل بناء السلام. وأضافت أنه لا يمكن الوفاء بولايات حفظ السلام بقيادة الأمم المتحدة بشكل حقيقي إلاّ عندما يقوم جميع أصحاب المصلحة بأدوارهم على نحو فعّال، وعندما يتعاونون لتحديد عناصر التآزر. فعلى الرغم من الملاحظات الحاسمة التي أبدتها الدول الأعضاء، والتوصيات التي قُدِّمت من خلال اللجنة الخاصة على مر السنين، فإن الاعتماد على هذا المحفَل وحده لن يكفي لمواجهة عمليات حفظ السلام في الحاضر والمستقبل. وعلى الرغم من الصعوبة المتزايدة التي تشكّلها الولايات المعقَّدة والمتعدّدة الأبعاد، فإن الالتزام بمبادئ حفظ السلام الأساسية المتفق عليها يُعَد حيوياً لتحقيق النجاح. فعدم احترام هذه المبادئ من شأنه أن يُعرّض للخطر، ليس فقط حياة حفظة السلام، وإنما أيضاً حياة أولئك الذين يقومون بحمايتهم.

٢٤ - ومضى يقول إن إندونيسيا تؤيّد التركيز المتجدد، كما أوضحه تقرير الفريق، على جعل عمليات السلام أسرع وأكثر استجابة، وخاضعة للمساءلة بدرجة أكبر بالنسبة لاحتياجات البلدان والشعوب في حالات النزاع. فينبغي لهذه المنظمة إعطاء الأولوية لمنع النزاع وإيجاد حلول سياسية له كأساس لعملية النشر. وأعرب عن ثقته في أن المداولات الجارية بشأن التقارير المعروضة أمام اللجنة سوف تؤدّي إلى مزيد من التوصيات العملية، من أجل التصدّي للتحدّيات الحالية والمقبلة التي تواجه البعثات في الميدان وفي المقرّ. ولوضع إطار مترابط ومتكامل على مستوى السياسات وعلى المستوى التنفيذي، فإن القيادة القوية من جانب الأمين العام تُعَدّ مهمة بنفس القدر. وينبغي للأمانة العامة انتظار

توصيات اللجنة الخاصة قبل إجراء أي تغييرات موضوعية لتعزيز عمليات حفظ السلام.

٢٥ - ومضى يقول إنه عند التصدّي لحالات النزاع أو صياغة استراتيجيات للخروج، لا بد من التركيز على نَهج شامل، وجيد التنسيق، ومترابط يجمع بين العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويجب على منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين مساعدة البلدان المتضررة عن طريق وضع أولويات محدّدة وطنياً للتنمية المستدامة، وبناء القدرات، وبناء المؤسسات.

٢٦ - ويجب أيضاً على البلدان المساهمة بوحدات عسكرية وقوات شرطة أن تبادر إلى تحسين عمليات حفظ السلام عن طريق تعزيز السياسات التي يمكن أن تُحدِث فرقاً في الميدان. ويتضح الأثر الهام الذي يمكن أن تتركه مثل هذه البلدان من الاجتماع الإقليمي الأخير لآسيا والمحيط الهادئ بشأن حفظ السلام المعقود في جاكارتا، ومؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام المعقود في المقر. ويستمد وفده التشجيع من التعهُّدات بتقديم مزيد من المساهمات في مؤتمر القمة، والتفاعل الإيجابي بين البلدان وأصحاب المصلحة.

٢٧ - وقال إن إندونيسيا التي يوجد لها حالياً نحو ٢ ٧٠٠ فرد من الوحدات العسكرية وقوات الشرطة تم نشرهم على تسع بعثات، في سبيلها الآن لتحقيق هدفها الخاص بتوفير ٤ ٠٠٠ فرد من حفظة السلام بحلول عام ٢٠١٩، ولهذا الغرض، أقامت مركزاً لتدريب حفظة السلام. وفي عام ٢٠١٥، استكملت إندونيسيا نشر كتيبة مركّبة قوامها ٨٠٠ فرد للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وتقوم حالياً بنشر ثلاث مروحيات لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وبالإضافة إلى الخطط الخاصة في عام ٢٠١٦ بنشر كتيبة مركّبة من الجنود وقوات الشرطة تضم ١٠٠ ضابط شرطة- من بينهم ستون من النساء يعتزم بلدها أيضاً زيادة قدرته المدنية من أجل عمليات السلام.

٢٨ - ومع هذا، يجب أن يظل منع النزاع محور جميع الجهود الدولية. فالوساطة، والحوار السياسي، والدبلوماسية، والتسوية السلمية للنزاعات على أساس مبادئ العدل والقانون الدولي، رغم أنها قد تبدو صعبة، إلاّ أنها ليست حيوية فحسب ولكنها مجدية أيضاً من حيث التكلفة، نظراً لأنها تُجنِّب البلدان الآثار المتخلفة بعد إنهاء النزاع.

٢٩ - السيد سوبران دوارتي (البرازيل): قال إن حكومته ترحِّب بمبادرة الأمين العام بإجراء استعراض شامل لعمليات حفظ السلام وبعثات اللجنة الخاصة. وأضاف أن البرازيل نشرت أكثر من ٤٦ ٠٠٠ فرد من القوات العسكرية والموظفين في ٥٠ بعثة منذ بدء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويوجد حالياً ١ ٣٠٠ برازيلي من حفظة السلام في الميدان، يشكّلون أكبر وحدة عسكرية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ويشاركون في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٣٠ - ويرحّب وفده بالتركيز الكبير الذي وجَّهه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام إلى أهمية السياسات والدبلوماسية الوقائية، وهنأ الفريق على تصدّيه لقضايا التمويل الحرجة. وعلى سبيل المثال، فإن إنشاء حساب منفصل لتمويل البعثات السياسية الخاصة من شأنه أن يخفِّف من ضغوط الميزانية على أنشطة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، مثل التنمية وحقوق الإنسان. وأعرب عن أسفه لأن تقرير الأمين العام لم يوجّه الاهتمام اللائق إلى إنشاء مثل هذا الحساب المنفصل.

٣١ - وأضاف أن البرازيل تؤيّد أيضاً استنتاج الفريق بأن الغرض من بعثات حفظ السلام ليس القيام بأنشطة لمكافحة الإرهاب أو أنها مجهّزة للقيام بذلك. فالطبيعة العسكرية

لأنشطة حفظ السلام لا يمكن أن تحوِّل الأمم المتحدة عن غرضها وهو تعزيز السلام.

٣٢ - وتؤيّد البرازيل إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بوحدات عسكرية قبل وضع أو تجديد ولايات حفظ السلام. ويجب على المجتمع الدولي أن يحقّق توازناً أفضل بين وجهات نظر البلدان التي تقوم بصياغة الولايات وتلك التي تتولّى تنفيذها.

٣٣ - ومن الضروري أيضاً تبديد الوهم بأن هناك علاقة تسلسلية بين حفظ السلام وبناء السلام. فينبغي لمجلس الأمن أن يتحرّى الأسباب الجذرية للتزاع، بما في ذلك أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، مع البدء في أبكر مرحلة ممكنة بصياغة ولاية حفظ السلام، وإدراج الأهداف الرئيسية لبناء السلام في هذه الولاية. وفي نفس السياق، فإن وفده يشجّع الجمعية العامة على إجراء استعراض لعمليات حفظ السلام بالاقتران والتآزر مع استعراض هيكل بناء السلام.

٣٤ - وأضاف أن وفده سوف يعمل بنشاط لإيجاد فهم أفضل ومشترك لما يمكن توقُّعه من حفظة السلام. ويدعم وفده جهود الأمانة العامة لتوفير المزيد من التدريب المتقدّم القائم على سيناريوهات، ولا سيما فيما يتعلّق بحماية المدنيين والتصدّي للعنف الجنسي المتصل بالتزاع.

٣٥ - ويجب على المجتمع الدولي أن يقاوم المحاولات غير المبرّرة لجعل الأمن محور جدول أعماله، وأن يُدرِك أثر هذه المحاولات على مفهوم عمليات حفظ السلام وتمويلها وتنفيذها. وينبغي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ضمان أن تظل مثل هذه العمليات جهداً تعاونياً في خدمة السلام والاستقرار السياسي والتنمية المستدامة. ويلزم أن تفكِّر الدول الأعضاء بصورة مستمرة في تطوير عمليات حفظ السلام، نظراً لأنها أصبحت أكثر تعقيداً وأكثر خطورة. وتقوم اللجنة الخاصة بدور هام في توفير نُهُج وأفكار مبتكرة.

٣٦ - السيد عمر محمد (السودان): قال إن حكومته تقدِّر بدرجة عالية جهود وتضحيات حفظة السلام في خدمة السلام والأمن الدوليين، وكانت تبذل أقصى ما في وسعها لمساعدة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على النهوض بواجباتها من خلال التعاون الوثيق، والاتصال، والرصد. وأضاف أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام استندت منذ بدايتها على مبدأ الموافقة والثقة المتبادَلين بين الحكومات المضيفة والمنظمة. فأي ضياع لهذه الثقة من شأنه أن يترك أثراً سلبياً على نوعية عمليات السلام ونجاحها.

٣٧ - ويجب أن تفي بعثات حفظ السلام بواجباتها وفقاً لولاياتها ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك احترام سيادة البلد المضيف، وعاداته، وتراثه، وسلامته الإقليمية، وعدم استخدام القوة إلاّ للدفاع عن النفس وفي حالات معيَّنة تأذَن بها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويلاحِظ وفده أن مفهوم عمليات حفظ السلام لم يُذكَر على وجه التحديد في ميثاق الأمم المتحدة، وقد وُضع بدلاً من ذلك استجابة لتجربة المنظمة العملية. وكجزء من الجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء لتنشيط عمل الجمعية العامة، ينبغي استعادة السلطة السابقة للجمعية العامة بإنشاء بعثات لحفظ السلام. فإنشاء بعثات لحفظ السلام بموجب الفصل السابع من الميثاق، وافتعال مواقف معيَّنة بصورة غير واقعية باعتبارها تشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين لا يساعد إلاّ على زيادة التمييز بين الدول الأعضاء، وبذلك يقوِّض المبدأ القانوني والعرفي للمساواة بين جميع الدول.

٣٨ - وقال إن الحالة في دارفور قد تحسَّنت بدرجة كبيرة نتيجة لجهود الحكومة السودانية في التعامل مع الهجمات

المستمرة التي يتعرّض لها المدنيون وحفظة السلام في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، من جانب أعضاء حركات مسلّحة رفضت المشاركة في المفاوضات، أو الامتثال لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، أو لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فقد فرضت الحكومة عقوبات مشدّدة على المجرمين المسؤولين عن أعمال النهب والترويع، وتم القضاء على موجة النزاعات القبلية بفضل جهود الحكومات المحلية لفرض سيادة القانون. وقد أعيد إدماج كثير من الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة، التي كانت من بين الموقِّعين على وثيقة الدوحة، في القوات المسلحة، وتمكَّن عشرات الآلاف من المشرّدين من العودة إلى ديارهم واستئناف حياتهم المعتادة.

٣٩ - وأضاف أن حكومة السودان تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الحوار الشامل بين جميع أصحاب المصلحة، بصرف النظر عن اختلافاتهم السياسية والمذهبية أو غيرها، هو السبيل الأكثر فعالية لإنهاء المعاناة في هذا البلد، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وتحقيقاً لهذه الغاية، استَهَل الرئيس السوداني عمر البشير مبادرة للحوار الوطني شارك فيها جميع أصحاب المصلحة، وأنشأ آليات لتنفيذها، بالإضافة إلى توفير الضمانات اللازمة التي تكفل المشاركة الفعّالة لقادة الجماعات المسلحة وجماعات المعارضة المقيمين في الخارج. وقد حضر عدد كبير من ممثلي الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة إطلاق مبادرة الحوار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٤٠ - وقال إنه ينبغي نشر بعثات حفظ السلام في ظروف استثنائية، وينبغي سحبها بمجرد أن تتحسَّن هذه الظروف ولم تعد هناك أسباب لنشرها. ولهذا تطالب حكومة السودان بالامتثال الصارم للاتفاقات بشأن وجود بعثات حفظ السلام وسحبها. فلا يمكن حلّ الأزمات في جميع أنحاء العالم إلاّ عن طريق نَهج شامل يضع في اعتباره خلفية النزاع وأسبابه الكاملة.

٤١ - السيد أنداي غونزاليز (المكسيك): قال إن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سوف يعتمد على العمل المتضافر من جانب جميع الدول لتزويد المنظمة بالموارد الضرورية. وأضاف أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنتين الرابعة والخامسة التابعتين للجمعية العامة هي بمثابة المنتديات الملائمة لمناقشة عمليات حفظ السلام، والتي تمثّل تقرير الفريق والأمين العام أساساً قوياً لذلك.

٤٢ - وأضاف أنه لكي تؤدّي عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة واجباتها بفعالية وكفاءة، فإنها يجب ألاّ تكون رهناً لمخصصات موارد لا يمكن التنبؤ بها. ولهذا يرى وفده أنه من المؤسف أن تقرير الأمين العام لم يكن محدَّداً بما فيه الكفاية فيما يتعلق بإنشاء حساب منفصل للبعثات السياسية الخاصة. فالمناقشات الخاصة بمستقبل حفظ السلام يجب أن تضع في اعتبارها الدور المتزايد الأهمية الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمبدأ الرئيسي للملكية الوطنية في أنشطة حفظ السلام.

٤٣ - وقال إن وفده يرحِّب بالتركيز الذي وجّهه الفريق إلى المنع والوساطة، والحاجة إلى حلول سياسية بدلاً من الحلول العسكرية، وجميعها يشكّل الدعامات الدائمة للسياسة الخارجية المكسيكية. ومع وضع ذلك في الاعتبار، يجب توخّي الحذر لضمان ألاّ تتعارض الحلول المبتكرة المذكورة في التقرير مع مبادئ الميثاق. ويتفق وفده بقوة مع توصيات الفريق بأنه ينبغي أن تبتعد عمليات حفظ السلام عن القيام بأنشطة لمكافحة الإرهاب، وأن تظل مهام تحقيق السلام ذات طبيعة استثنائية. وأضاف أن الاستثمار في

السلام والتنمية والأمن هو أفضل سبيل لمنع استمرار النزاعات وتجدّد ظهورها.

٤٤ - ونظراً للدول الحاسم الذي تقوم به النساء من حفظة السلام في بناء الثقة، وفهم متطلّبات الحماية، والاتصال بالنساء والفتيات في المجتمعات الريفية، فإنه يجب تعميم اعتبارات المنظور الجنساني في كافة جوانب عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإنه يجب اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الاعتداء الجنسي لمنع تصرُّفات القلّة من تلويث سمعة المنظمة. ويجب أن تكون المساءلة عن مثل هذه الأمور أمراً حتمياً، وليست مجرّد طموح؛ ويجب أن تتحمّل البلدان المساهمة بوحدات عسكرية مسؤوليتها عن ضمان تصرُّف جميع الأفراد المدنيين والعسكريين بطريقة تتسق مع قِيَم الأمم المتحدة.

٤٥ - السيدة آنغ (سنغافورة): قالت إن نطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد اتسع في السنوات الأخيرة بسبب التعقيد المتزايد لبيئة الأمن العالمية، وزيادة التهديدات والعنف على نطاق العالم. ويرحّب وفدها بالاستعراضات المختلفة لعمليات السلام بقيادة الأمم المتحدة، وكلها سوف تساعد هذه العمليات على التكيّف مع البيئة الجديدة، وتصبح أكثر فعالية وكفاءة واستجابة.

٤٦ - وأضافت أن سنغافورة التي شاركت في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٨٩، فضلاً عن أنها عضو في فرقة العمل المشتَركة ١٥١ لمكافحة القرصنة في خليج عدن، لا تزال ملتزمة بدعم عمل المنظمة في مجال حفظ السلام بقدر ما تسمح به قدراتها الوطنية. وهي تسعى بنشاط للمساهمة في حفظ السلام عن طريق تنمية القدرة في مجال التكنولوجيا، والتي يمكن أن تكون بمثابة أداة حيوية لتحسين الوعي بالأوضاع في البيئة الحالية المعقّدة. وعلى هذا الأساس، تتعاون حكومتها مع المنظمة لاستكمال مذكرة تفاهم بشأن أداة لإدارة المعلومات سوف توحِّد جميع البيانات ذات الصلة في واجهة خريطة تفاعلية، وبذلك تحسِّن بدرجة كبيرة من قدرة حفظة السلام على تخطيط العمليات، ورصدها، وإنجازها.

٤٧ - ويعرب وفدها عن قلقه من التقارير الأخيرة عن الاعتداء والاستغلال الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ويؤيد وفدها سياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقاً، وجهوده من أجل التصدّي لهذه القضية، بما في ذلك عن طريق إنشاء فريق الاستعراض الخارجي المستقل. وأضافت أن الجهود الباسلة والتضحيات التي يبذلها أفراد حفظ السلام بقيادة الأمم المتحدة جديرة بالإشادة، ويجب ألاّ تلطِّخها الأفعال الذميمة التي ترتكبها القلّة.

٤٨ - السيدة رودريغيز بينيدا (غواتيمالا): قالت إنه يلزم بنداء القدرة الاستراتيجية والتنفيذية من أجل تحسين فعالية عمليات حفظ السلام وقدرتها على التكيُّف، والتي تقوم بدور محوري في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ويرحّب وفدها بالتوصيات الواردة في تقريري الفريق والأمين العام، ويؤكّد على الحاجة إلى تطبيق كلا التقريرين بصورة مشتَركة وبالكامل. وأشارت إلى أن الدول الأعضاء قد اتفقت على استخدام مصطَلَح ''عمليات السلام'' عند الإشارة إلى كلٍ من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، ما لم يتم تحديدها بطريقة أخرى.

٤٩ - وأضافت أنه يجب أن تكون لجميع عمليات حفظ السلام ولايات واضحة وقابلة للتحقيق، وتضع في اعتبارها المتطلبات والأولويات الخاصة بكل حالة، ويمكن تطويرها لتلائم الظروف المتغيّرة في الميدان. ويؤيّد وفدها التوصيات بشأن التعاون الثلاثي، والتي ينبغي مواصلة توسيعها لتتضمّن مشاورات شاملة مع البلدان المساهمة بوحدات عسكرية

بشأن كافة جوانب عمليات حفظ السلام لضمان اتساق الولايات مع قدرات الدول في كل مرحلة؛ وتُعَدّ مثل هذه المشاورات مهمة بشكل خاص كلما أُدخلت تغييرات جوهرية على الولايات.

٥٠ - وقالت إن المبادئ الأساسية لحفظ السلام لا تزال قابلة للتطبيق. وبينما تُدرِك حكومة غواتيمالا أنه قد تنشأ حالات معيّنة يتعرّض فيها المدنيون لخطر جسيم، بما يتطلّب سرعة التدخُّل من جانب قوات الأمم المتحدة في إطار ولايتها، إلاّ أنه لا تزال لديها شكوك تتعلّق بنطاق ودلالات عمليات حفظ السلام المعرّفة بأنها ''قوية''. فينبغي الإشارة إلى أن مثل هذه العمليات قد انحرفت عن المهمة الرئيسية الحالية، وأن عمليات حفظ السلام ليست مصمّمة أو مجهّزة لفرض حلول سياسية عن طريق الاستمرار في استخدام القوة.

٥١ - ونظراً لضرورة إعطاء الأولوية لسلامة أفراد حفظ السلام وحمايتهم في مواجهة ظروف الأمن غير المستقرة بصورة متزايدة، والهجمات المباشرة المتكررة، فإن وفدها يرحّب بالتدابير المتخذة لتحسين تحليل الأمن وضمان صُنع قرارات مستنيرة عن أخطار الأمن، ويُسلِّط الضوء على الحاجة إلى سرعة إبلاغ المعلومات ذات الصلة للبلدان المساهمة بوحدات عسكرية. وأضافت أن الوتيرة البطيئة الحالية للتحقيقات في الهجمات على أفراد الأمم المتحدة أمر يدعو إلى القلق. فيجب على الأمانة العامة والدول الأعضاء اتخاذ تدابير لضمان سرعة إجراء التحقيقات في حوادث الأمن التي يتعرض لها أفراد حفظ السلام، وتقديم المرتكبين إلى العدالة.

٥٢ - وتُعرب حكومتها عن قلقها البالغ بسبب المشكلة الحالية المتعلقة بالاعتداء والاستغلال الجنسيين في عمليات حفظ السلام. فمثل هذه الأعمال تُلَطِّخ سمعة جميع موظفي حفظ السلام ولا يجب التسامح معها. ومن المؤسف أن النظام الحالي الذي يستخدمه الأمين العام لمتابعة مثل هذه القضايا بالتعاون مع الدول الأعضاء لا يزال قاصراً. ولهذا فإنه يلزم بناء القدرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة لضمان إجراء تحقيقات سريعة وفعّالة ومحايدة في جميع التقارير المتعلقة بسوء السلوك. ويؤيد وفدها التوصيات المتعلقة بإنشاء فِرق للاستجابة السريعة، ويتطلّع إلى تلقّي التقرير المرحلي للأمين العام عن التدابير الخاصة بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٥٣ - وقالت إن حكومة غواتيمالا لا تزال مُلتزمة بتوفير قوات على أكبر قدر ممكن من المهارة والكفاءة والانضباط والتراهة للعمل تحت راية الأمم المتحدة.

٥٤ - السيدة شتينر (النرويج): قالت إن الدعم غير المسبوق الذي أظهره المجتمع الدولي لعمليات حفظ السلام يعطي سبباً للتفاؤل، برغم الصعوبات الجارية. ويشيد وفدها بجهود الأمين العام لجعل عمليات السلام التي بقيادة الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة واستجابة، ويرحّب بالتوصيات الواردة في تقريري الفريق والأمين العام. وأضافت أنه يجب اتخاذ إجراء سريع لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ويجب نقل التوصيات التي قدّمها الفريق إلى من سيخلفه. وينبغي تقديم التقارير المرحلية الدورية من أجل استمرار الزخم وضمان الشفافية في تنفيذ توصيات الفريق.

٥٥ - وقالت إنه يجب على الدول الأعضاء اتخاذ إجراء بشأن التمويل ودعم البعثات السياسية، على النحو الذي طالب به الفريق والأمين العام. ويجب أن تقوم الأمم المتحدة بدور محوري لدعم عمليات السلام في البلدان المضيفة، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويرحّب وفدها بجهود الأمين العام لضمان إدراج جميع الموارد

الضرورية في الطلبات الخاصة بالميزانية، ويركّز على ضرورة مواءمة الولايات مع متطلبات كل حالة. وتؤيّد النرويج أيضاً المطالبة بنهَج تسلسلي تجاه الولايات.

٥٦ - ومضت تقول إنه يجب نشر الأفراد المدنيين والعسكريين بطريقة أسرع وأكثر فعالية ومرونة. وتقول إن النرويج التي سوف توفِّر التمويل لخلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها من أجل تعزيز قدرات حشد الوحدات العسكرية وقوات الشرطة، تكرّر اقتراحها بأنه ينبغي للأمم المتحدة النظر في تقديم توجيهات أثناء البعثة للوحدات التي تواجه صعوبات في الامتثال لمعايير المنظمة.

٥٧ - ومضت تقول إن حماية المدنيين أمر أساسي ويجب ضمانه عن طريق نَهج شامل يستوعب جميع مكوّنات البعثة. وترحّب النرويج بتركيز الفريق على ضمان توافر وحدات للقدرة اللازمة للاستجابة للتهديدات، وعلى تمكين الوحدات من استخدام القوة بصورة استباقية دفاعاً عن ولايتها. وترحِّب أيضاً باستعداد الأمين العام لفرض عقوبات في حالات رفض اتباع الأوامر.

٥٨ - ونظراً لضرورة أن تكون عمليات الشرطة موحّدة وعلى قدرٍ عالٍ من المهارة من أجل الاستجابة لولايات معقّدة بشكلٍ متزايد، فإن حكومتها ترحب بالاستكمال المخطط للإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية. ويلزم اتخاذ نَهج متكامل تجاه بناء القدرات، استناداً إلى إصلاح قطاع الأمن والتعاون مع مؤسسات العدالة الجنائية وآليات المراقبة الداخلية والخارجية على حدٍ سواء. وتؤيد النرويج أيضاً المبادرة الخاصة بإجراء استعراض خارجي لشعبة شرطة الأمم المتحدة.

٥٩ - وعلى نحو ما جاء في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يجب إدراج المرأة ضمن حفظة السلام، وعلى جميع مستويات مشاركة المنظمة مع البلدان المضيفة.

٦٠ - وأضافت أنه ينبغي تشجيع تقاسم الأعباء عن طريق إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي. فمثل هذه المنظمات تُعَد في وضع أفضل من الأمم المتحدة لتحقيق السلام. ويجب اتخاذ قرار لتأمين تمويل يمكن التنبؤ به على نحو أفضل، وتقديم الدعم لعمليات السلام التي يتولاها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولهذا ترحبّ النرويج بقرار الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بأن تتحمّل المسؤولية عن نسبة تصل إلى ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات الاتحاد الأفريقي.

٦١ - وقالت إن وفدها يؤيّد بقوة الالتزام الذي أعرب عنه الأمين العام بإنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات السلام بقيادة الأمم المتحدة، ويؤكّد على ضرورة عدم التسامح إطلاقاً من أجل الحفاظ على مصداقية المنظمة.

٦٢ - السيد تينيا هيزغاوا (بيرو): قال إن نطاق ولايات حفظ السلام قد تطوّر، في موازاة تغيُّر طبيعة النزاعات، فأصبح يتضمّن مهام من قبيل التنمية المستدامة، وبناء قدرات المدنيين، والمساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من هذه التغيُّرات، فإنه يجب الالتزام ببالغ الدقة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام. فالتعقُّد المتنامي لولايات حفظ السلام يتطلّب تنسيقاً أكبر بين مجلس الأمن وإدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات حتى يتاح للبلدان التي تتولّى قواتها مسؤولية التنفيذ ميدانياً التعبير عن آرائها في تصميم الولايات وتنفيذها وتجديدها. ويجب أن تتوافر أيضاً لعمليات حفظ السلام موارد بشرية ومالية كافية.

٦٣ - وأضاف أن الحياد الواضح لعمليات حفظ السلام أمر حاسم لمشروعيتها، وسلامة موظفيها، وفعاليتها البعيدة المدى. ويجب على الدول الأعضاء إجراء تقييم دقيق لإدراج إنفاذ السلام الاستباقي في بعض الولايات مثل لواء التدخُّل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع مراعاة المبادئ التوجيهية لحفظ السلام، وخاصة الحياد، والآثار المحتملة على سلامة الموظفين النظاميين وحماية المدنيين.

٦٤ - وقال إنه أحاط علماً بتقريري الفريق والأمين العام، ويرحّب بجهود الأمين العام لتعزيز عمليات المنظمة للسلام. ويوافق وفده على ضرورة إدخال الأبعاد السياسية من جديد في عمليات السلام كجزء من نهج أكثر شمولاً، وأكّد من جديد أن الحاجة إلى تزويد الموظفين النظاميين بتسهيلات تدريبية أفضل، وبمعدات، وتكنولوجيا لمساعدتهم على القيام بولاياتهم والدفاع عن سلامتهم الشخصية. وسوف تتطلّب مثل هذه التغييرات تحالفاً عالمياً مجدّداً بشأن حفظ السلام.

٦٥ - وأضاف أنه يجب على أفراد حفظ السلام أن يضربوا المثل استناداً إلى المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. ولذلك فإن بيرو تؤيد سياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقاً، وتدين بشدة سلوك موظفي الأمم المتحدة الذين يساهمون في أي سلوكيات غير لائقة أو غير أخلاقية، وبخاصة الاعتداء والاستغلال الجنسيان للنساء والأطفال.

٦٦ - ويشارك موظفو بيرو حالياً في ثماني عمليات لحفظ السلام، وينشر هذا البلد وحدات لبناء مطارات وصيانتها كجزء من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتلتزم بيرو التزاماً صارماً بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي تعهَّدت بأن تقدّم لها موارد إضافية في المستقبل القريب.

٦٧ - السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): قال إن الغرض من عمليات حفظ السلام هو تهدئة النزاع، وصون السلام، وضمان وجود بيئة تؤدّي إلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وأضاف أن المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول، يجب احترامها دون قرارات تقديرية أو تسييس. ويؤكّد وفده أهمية تنفيذ المبادئ الأساسية لحفظ السلام، والتي تتطلّب موافقة البلد المضيف، والتعاون في جميع المسائل المتعلّقة بنشر القوات. ومع أن الجمهورية العربية السورية تساند جهود إنشاء عمليات لحفظ السلام على جميع المستويات، إلاّ أن هذه العمليات لا تُعَدّ بديلاً للحلول الدائمة التي تعالِج الأسباب الدفينة للنزاع. ويحيط وفده علماً بمبادرة الأمين العام الرامية إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. ويؤكّد وفده أن جميع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بعمليات السلام يجب وضعها واعتمادها عن طريق عمليات حكومية دولية، وأن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي وحدها التي لها سلطة التعامل مع التدابير الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة للقيام بعمليات السلام.

٦٨ - وقال إنه ينبغي لعمليات حفظ السلام التي تتعلّق بحماية المدنيين أن تضطلع بولاياتها دون التعدّي على المسؤولية الأساسية للبلد المضيف في هذا الصدد. وينبغي ألاّ تُستخدم حماية المدنيين كذريعة للتدخُّل في الشؤون الداخلية للدولة، ومن الأمور الحيوية ضرورة التوصُّل إلى تعريف قانوني موحّد لحماية المدنيين قبل وضع معايير لهذا المفهوم.

٦٩ - وأضاف أنه كانت لبلده دائماً علاقات ممتازة مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة

فضّ الاشتباك، ويلتزم بلده بمساندة هاتين البعثتين بكل الوسائل الممكنة. ومع أن ولايتي البعثتين قد وُضعتا لفترة محدودة، إلاّ أن استمرار إسرائيل في عدوانها واحتلالها ورفضها الامتثال للقرارات الدولية ذات الصلة أرغمت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام على البقاء في الشرق الأوسط لعقود، وبتكلفة مالية وبشرية كبيرة. ولذلك فإن وفده يحثّ الأمم المتحدة على الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي العربية، وللكفّ عن عدوانها على بلدان وشعوب المنطقة، حتى يتسنّى لحفظة السلام العودة إلى أوطانهم وأسرهم.

٧٠ - ويساور وفده القلق إزاء المخاطر التي يتعرّض لها موظفو حفظ السلام، والتي تتحدّى العمل في الميدان وتهدِّد حياة الموظفين، بما في ذلك في منطقة الجولان، حيث حملت الهجمات الإرهابية وعمليات الاختطاف بعض القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على الانسحاب مؤقتاً من بعض الأماكن، كما يتضح من آخر تقرير للأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2015/699). وقال إن هذه الهجمات أكدت تحذيرات الجمهورية العربية السورية من دعم بعض البلدان، بما فيها إسرائيل، للجماعات الإرهابية ذات الصلة بالقاعدة التي تنشط في منطقة فض الاشتباك. ويطالِب وفده بوضع نهاية لدعم إسرائيل للإرهاب حتى يتسنى لقوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك العودة إلى المواقع التي أُرغِمت على إخلائها.

٧١ - السيد زيهندر (سويسرا): قال إن الاستعراضات والعمليات الجارية حالياً تتيح فرصة نادرة لإجراء التغيير الضروري في نظام حفظ السلام. ولذلك يرحّب وفده بالتوصيات التي قدّمها الفريق والأمين العام كلٌ في تقريره.

٧٢ - ونظراً للأهمية الحاسمة للسياسات ومنع النزاعات، فإنه ينبغي توفير بناء القدرات للكيانات العاملة في مجال منع النزاعات، وينبغي تعزيز البعثات السياسية الخاصة، وتزويدها بالتمويل الذي يمكن التنبؤ به. وينبغي تعزيز مفهوم الحفاظ على السلام عن طريق المزيد من التعاون والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بكاملها، مع التركيز على تدابير بناء الثقة، والوساطة، وحقوق الإنسان، وبدعم رئيسي من لجنة بناء السلام.

٧٣ - وبينما تُعَدّ حماية المدنيين جزءاً لا يتجزأ من عمليات السلام، إلاّ أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الدول والأطراف الأخرى في النزاع المسلّح. وتؤيد سويسرا بقوة تعزيز الإجراءات المختلفة للمنظمة في هذا المجال، وخاصة عن طريق أدوات غير عسكرية، مثل الدعوة، وإعداد تقارير موثوق بها، والتواصل مع المجتمعات المحلية لمساعدة السكان المتضررين على ممارسة حقوقهم. ومن الضروري أيضاً توفير التدريب الخاص بالبعثات للموظفين بناءً على أفضل الممارسات، والحفاظ على حياد أصحاب المصلحة في المجال الإنساني.

٧٤ - وأضاف أنه يوجد لقوات الشرطة دور متزايد الأهمية يمكن أن تقوم به نظراً لطبيعة النزاعات الحديثة وتعقُّد الولايات. ولدعم إصلاح الشرطة وتعزيز المؤسسات، وهو ما يُعَدّ حاسماً في أعقاب النزاع، نشرت سويسرا عدداً من أخصائيي الشرطة على الأمم المتحدة ومنظمات أخرى، وتخطّط لزيادة مساهمات الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٧٥ - ومضى يقول إن سويسرا تلتزم التزاماً قويا بالتصدّي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وسوف تواصل زيادة جهودها التعاونية في هذا المجال. وهي تؤيّد تماماً سياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقاً مع الاعتداء والاستغلال الجنسيين، والشراكة بين هيئة الأمم المتحدة

للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاستجابة السريعة في مجال العدالة، والتي تتيح سرعة نشر الخبراء للتحقيق في مثل هذه الحوادث.

٧٦ - وبعد تسليط الضوء على الحاجة إلى زخم متواصل لتنفيذ التوصيات بنجاح، حثّ جميع أصحاب المصلحة على التعاون بصورة وثيقة، وأن يظلّوا منفتحين على الحلول المبتكرة.

٧٧ - السيد تورو - كارنيفالي (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه، وفقاً لما أوضحه تقرير الفريق، من المهم مراعاة أن قوات حفظ السلام في بعثات ''إدارة النزاع'' مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مطالبة بردع تصعيد النزاعات، وحماية المدنيين، وبدء علمية سلمية أو إحيائها. ولا يخفي الفريق الحقيقة القاسية وهي أنه للوفاء بمثل هذه الولايات، سوف يتعيّن على قوات حفظ السلام اللجوء إلى استخدام قوة هجومية، مما سيجعلهم أطرافاً في النزاع.

٧٨ - وأضاف أن عمليات حفظ السلام ليست مجهّزة للقيام بمثل هذه المهام، ويمكن استغلال نقاط ضعفها في مواجهات مباشرة مع الجماعات المسلحة، كما أظهرت التجربة في الماضي. ولهذا ينبغي أن تمتنع عن المشاركة في العمليات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية، حيث أنها تفتقر إلى المعدات الضرورية، والمعلومات الاستخبارية، والقدرات، والاستعداد العسكري المتخصص. فيجب ألاّ تتورطّ في عمليات تحاول فرض السلام بالقوة - إلاّ بصورة استثنائية، كما في حالة لواء التدخُّل في جمهورية الكونغو الديمقراطية - لكي تتجنّب أن تصبح طرفاً في النزاع، وتعرقل العمل الإنساني والسياسي للأمم المتحدة في الميدان. وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم مطالبة بعثات حفظ السلام بتولّي مهام متبقية، أو مكافحة عمليات إرهابية بعد انسحاب القوات المخصصة لهذا الغرض أو القوات الإقليمية.

٧٩ - وقال إن وفده لا يقترح أنه ينبغي للدول الأعضاء التخلّي عن بلدان النزاع لكي تواجه مصيرها، بل ينبغي أن تستفيد من الطاقات المتزايدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بمنحها دوراً أكثر بروزاً في حفظ السلام والأمن، تماشياً مع الفصل الثامن الميثاق. ويُعَدّ الاتحاد الأفريقي الشريك الإقليمي الأول للأمم المتحدة، وهذه حقيقة تؤكّد أهمية العمل مع أفريقيا لحل القضايا الأفريقية.

٨٠ - وقد شوهِد مثال ناجح للتعاون الثلاثي في الصومال، حيث توحَد قوات الاتحاد الأفريقي في الميدان، وقدّمت الأمم المتحدة المساعدة السياسية واللوجستية، وقُدِّم التمويل من الاتحاد الأوروبي وجهات مانحة أخرى، مع موافقة الدولة الصومالية ومشاركتها الإيجابية. ومع أن النزاع لا يزال مستمراً، إلاّ أن نجاح هذا التعاون ليس مجالاً للشك. فبمجرّد أن تسمح ظروف الأمن في الصومال، سوف يتم نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام بولاية شاملة ومتعددة الأبعاد من أجل توطيد السلام. ومن المؤسف أن مجلس الأمن قد رفض تقديم الدعم اللوجستي والمالي لبعثتي الاتحاد الأفريقي في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفضّل، بدلاً من ذلك، نشر بعثات مخصصة. وأضاف أنه يجب على الأمم المتحدة ألاّ تدير ظهرها للاتحاد الأفريقي. ويجب أن تضمن تمويلاً مستمراً ومتوقّعاً ومرناً، وتقدّم الدعم اللوجستي والسياسي الضروري لبعثات الاتحاد الأفريقي. ويجب أن يكون هذا هو أساس التحالف الاستراتيجي الذي اقترحه الفريق والأمين العام.

٨١ - وقال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يمكن أن تفعل كل شيء من تلقاء نفسها. غير أن معظمها تتميّز بنشر بعثات شاملة ومتعددة الأبعاد، ومزوّدة بموظفين

مدرَّبين تدريباً جيداً لمساعدة البلدان في حالة النزاع على الانتقال إلى السلام وتوطيده، وينبغي أن يظل هذا محور اهتمامها.

٨٢ - السيد أندانجي (كينيا): قال إن حكومته تثني على حفظة السلام بقيادة الأمم لالتزامهم وتفانيهم في عملهم، وتشيد بأولئك الذين فقدوا أرواحهم في خدمة السلام. وتعلِّق كينيا أهمية كبيرة على السلام والأمن الدوليين، كما يتضح من مساهمتها الطويلة الأجل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٨٣ - وأضاف أنه لا يوجد للتنمية عدو أسوأ من الحرب. فالنزاعات تؤدّي إلى الموت، والمعاناة، وتشريد شعوب بأكملها، وتدمِّر البنية الأساسية للدولة، وتبدِّد الموارد، وتعطِّل الحياة الاقتصادية، بما في ذلك إمدادات الأغذية. كما أنها تقوِّض التعليم والخدمات الصحية، وتقضي على سُبل كسب العيش. ونتيجة لذلك، فإن منع النزاع ليس أقل أهمية من التنمية، والاثنان لا ينفصلان، فلا يمكن تحقيق السلام أو التنمية بصورة مجدية ما لم تتوفَّر الحماية للأفراد ولحقوقهم. وتقوم عمليات حفظ السلام بدور هام في هذا الصدد، وتساهم كثيراً في استقرار البلدان التي تواجه النزاع.

٨٤ - وقال إن عمليات حفظ السلام تشهد تحوُّلاً كبيراً نظراً لأن البعثات أصبحت أكثر تعقيداً ومتعددة الأبعاد. ويرحّب وفده بالتدابير التي تهدف إلى بناء قدرات وإمكانات عمليات حفظ السلام، وتحسين نوعية القوات. وسوف يوفّر تقرير الفريق أساساً مفيداً لمواجهة التحدّيات المعاصرة لحفظ السلام. وأضاف أن التحوُّلات الأربعة المحدّدة في التقرير - اتباع نهج سياسي، واستخدام المجموعة الكاملة من عمليات حفظ السلام، وتعزيز الشراكة، واستمرار تركيز المنظمة على الميدان - ينبغي أن تكون محورية بالنسبة لجهود المجتمع الدولي من أجل أن تكون عمليات حفظ السلام أكثر كفاءة وأفضل تجهيزاً لتلبية الاحتياجات في الميدان. وينبغي أن يركِّز المجتمع الدولي على مجالات حُدِّدت فيها الثغرات، والتي تتضمّن التخطيط، والقدرات التنفيذية، والدعم للنشر السريع، وتوسيع قاعدة البلدان المساهمة بوحدات عسكرية وقوات شرطة. وعلى المدى البعيد، سوف يكون من الأمور الحاسمة أيضاً تقليص عمليات حفظ السلام مع التركيز على التخطيط الانتقالي من أجل بناء السلام المستدام.

٨٥ - وقال إن الوساطة، التي أشار إليها الفريق، تُعَد أداة لمنع النزاع وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وسوف تتطلّب التشاور مع جميع الأطراف، وسوف تعتمد على خبرة المنظمات الإقليمية وغير الحكومية، والمجتمع المدني، والجماعات النسائية. ويمكن للمجتمع الدولي أيضاً أن يطلب مشورة لجنة بناء السلام، والبنك الدولي، وكيانات الأمم المتحدة في الميدان. ولا يمكن لجهود الوساطة أن تعتمد فقط على التمويل الطوعي: فهي تُنقِذ الأرواح والموارد وتتطلّب تمويلاً مأموناً.

٨٦ - وقال إن المنظمات الإقليمية أصبحت أداة هامة لحفظ السلام والأمن. فالاتحاد الأفريقي يقوم بدور استباقي في عمليات حفظ السلام على نطاق القارة الأفريقية. وترحِّب كينيا بالتزام الأمين العام بضمان توافر تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام للمنظمات الإقليمية.

٨٧ - السيد مينيلي (جنوب أفريقيا): قال إن طبيعة النزاع آخذة في التطوّر، وهناك تهديدات جديدة للسلام والأمن العالمين تظهر بصورة مستمرة. وقد شهد المجتمع الدولي في الفترة الأخيرة نزاعات محلية تنتشر وتهدِّد السلام والاستقرار الوطني والإقليمي. وحتى الحكومات المستقرة لم تعد مجهّزة بشكل متزايد لكي تكافح بنفسها القوى الجديدة عبر الوطنية التي تشارك في التطرُّف العنيف والجريمة المنظمة. ولذلك جاء

تقرير الفريق وتقرير الأمين العام في الوقت المناسب بشكل خاص، وهما يتصلان بهذا الموضوع.

٨٨ - وأضاف أن وفده يؤيّد دعوة الفريق الرفيع المستوى والأمين العام للبحث عن حلول سياسية يجب أن تكون محور عمليات الأمم المتحدة للسلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بصورة وثيقة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها الخاصة بالوساطة وصُنع السلام، وتوجيه اهتمام أكبر إلى إجراءات المنع بغية معالجة الأسباب الجذرية للتراعات ومنع الانتكاسات. وهذا سوف يتطلّب مزيداً من التآزر بين آليات حفظ السلام وبناء السلام، والتواؤم مع العمليات السياسية التي تهدف إلى إيجاد حلّ سلمي للتراعات.

٨٩ - ونظراً لأن عمليات السلام ليست سوى وسيلة تؤدّي إلى غاية، فإن ما يدعو إلى القلق هو أن هناك بعثات طويلة الأمد ظلّت موجودة رغم غياب الإرادة السياسية لمعالجة الحالة في الميدان. وفي بعض الحالات، تُكلّف عمليات حفظ السلام بالمساعدة على إنفاذ تسوية سياسية. وقد أظهرت تجربة جنوب أفريقيا الأخيرة مع لواء التدخُّل بالقوة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نجاح إجراء الإنفاذ في دعم الحل السياسي.

٩٠ - وبينما يجري تكليف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على نحو متزايد بحماية المدنيين، فإن هذه المهمة لا تزال ضمن مسؤولية الحكومة المضيفة، ويجب أن تدعمها الأمم المتحدة. ومع هذا فإن وفده يشارك رأي الأمين العام بأنه حيثما تُسنَد ولاية خاصة بالحماية إلى عملية لحفظ السلام، فإنه ينبغي إنجاز هذه المهمة بطريقة فعّالة. غير أن حماية المدنيين سوف تتطلّب من عمليات حفظ السلام أن تكون لديها القدرات المطلوبة للقيام بذلك.

٩١ - ومضى يقول إن المنظمات الإقليمية تقوم بدور أكبر من أي وقت مضى في صُنع السلام وبناء السلام. وغالباً ما تكون المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، أول من يستجيب وينشر القوات في وقت مبكِّر من أجل استقرار حالات الأزمات، وبذلك تمكِّن الأمم المتحدة من نشر البعثة عندما تكون الأوضاع مواتية بدرجة أكبر. ولهذا ترحِّب جنوب أفريقيا بدعوة الأمين العام إلى إقامة مزيد من الشراكات العالمية والإقليمية وتقاسم الأعباء. وقال إن النداء الذي وجهه الفريق والأمين العام بإنشاء آليات للتمويل المستدام، والذي يمكن التنبؤ به، والمرن من أجل عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام يمكن تحقيقه على أفضل وجه عن طريق استخدام مساهمات تتولّى المنظمة تقديرها. ويتطلّع وفده إلى تلقّي توصيات الاستعراض المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن آليات التمويل والدعم من أجل عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام، والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لشراكة معزّزة من أجل السلام والأمن. وبينما يقدِّر استمرار التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على مستوى الأمانتين، فإنه ينبغي تشجيع التفاعل بين مجلس الأمن والمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي على المستويين الاستراتيجي والتشريعي من أجل تحقيق الاتساق الاستراتيجي بين المنظمتين.

٩٢ - ومضى يقول إن تعميم المنظور الجنساني في بعثات السلام يضمن أن تكون شواغل المرأة وتجاربها في طليعة سياسة حفظ السلام. ويرحِّب وفده بجهود الأمين العام لزيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام، وخاصة في المناصب القيادية، نظراً لأن المرأة سوف تقوم بدور استراتيجي لإدراج المنظور الجنساني في تنفيذ ولايات حفظ السلام. وتُعَد جنوب أفريقيا على رأس البلدان المساهمة بعناصر نسائية عن طريق نشر قوات شرطة تابعة لها في بعثة

الأمم المتحدة في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

٩٣ - وأضاف أن جنوب أفريقيا تتبنى سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع العنف والاعتداء الجنسيين. فيجب إخضاع المرتكبين للمساءلة من أجل وضع نهاية للإفلات من العقاب، خاصة في الحالات التي تتعلّق بالنساء والأطفال. ويلزم اعتماد نَهج أكثر شمولاً من أجل التصدّي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وفي هذا الصدد، يرحِّب وفده بتدابير من قبيل برنامج مساعدة الضحايا الذي اقترحه الأمين العام، ويتطلّع إلى توصياته بشأن التدابير الخاصة بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٩٤ - السيد أبو العطا (مصر): قال إن وفده يعرب عن امتنانه للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام على تشاوره وفق الأصول مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية. فقد دعمت مصر هذه المناقشات الإقليمية باستضافة محادثات المنطقة العربية والمشاركة في تنظيم المشاورات الأفريقية عن طريق مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على حلّ النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا.

٩٥ - وأضاف أن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام تواجه حالياً مزيداً من الطلب والتعقيد، مما يزيد من العبء الواقع على المنظمة وعلى البلدان المساهمة بوحدات عسكرية وقوات شرطة. ومن الأمور الحاسمة بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة أن يستفيدوا من هذه التحدّيات وأن يلتزموا بتعزيز دور الأمم المتحدة.

٩٦ - ومضى يقول إنه ينبغي ألاّ تُستخدَم عمليات حفظ السلام كبديل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وإنما كجزء من نَهج شامل ومتسق يمكن استخدامه باستخدام أدوات سياسية واجتماعية وإنمائية. وهناك حاجة واضحة إلى قيام تعاون ثلاثي بين مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة. ولذلك فإنه من المهم التوصُّل إلى توافق في الآراء بشأن وضع السياسات بين الدول الأعضاء، بينما لا تنفَّذ سوى تلك النُهُج التي أُقرت بصورة جماعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف يتعيّن على البلدان المساهمة بقوات أن تشارك بدرجة أكبر في عمليات وضع المبادئ وصُنع القرارات.

٩٧ - وقال إنه يجب تعزيز دور المنظمات الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من الميثاق، بما في ذلك عن طريق دعم الاتحاد الأفريقي لنشر بعثات قادرة على حفظ السلام، خاصة عن طريق توفير موارد مالية يمكن التنبؤ بها ومرنة. وأضاف أن مصر بوصفها عضواً مؤسساً للاتحاد الأفريقي وأحد المساهمين الرئيسيين فيه، تلتزم أيضاً بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

٩٨ - وفيما يتعلّق بمناقشة الولايات القوية، يجب توجيه كل جهد لضمان الردع الكافي وفقاً للمبادئ الأساسية لحفظ السلام. فأي استخدام للقوة يجب أن يكون مُبَرَّراً على النحو الصحيح، وضرورياً بصورة مطلقة، ومفوَّضاً وفقاً للأصول، ووفق مبادئ ومقاصد الميثاق، مع المحافظة أيضاً على التوازن الدقيق بين الحياد، واستخدام القوة، وحماية المدنيين. وينبغي ألاّ تُستخدَم حماية المدنيين كذريعة للتدخُّل العسكري. ويجب إيجاد حلّ للصعوبات القانونية التي يسببها وصف المدنيين في النزاعات المسلحة بأنهم محاربون.

٩٩ - ويجب التعامل بعناية مع مسألة جمع المعلومات الاستخبارية بما يتسق تماماً مع مبادئ الميثاق. ويجب دراسة الآثار على البلدان المضيفة والبلدان المجاورة، ويجب معالجة المسائل المتعلقة بمراقبة وسرّية المعلومات التي يتم جمعها.

١٠٠ - وقال إنه ليس من المقبول أن تمر جرائم الاستغلال والاعتداء الجنسيين دون عقاب. فهذا لا يشجِّع فقط ثقافة الإفلات من العقاب، ولكنه يؤثّر بصورة سلبية على سمعة

ومصداقية بعثة حفظ السلام والأمم المتحدة ككل. ويجب أن تضمن البلدان المساهمة بوحدات عسكرية وقوات شرطة إخضاع هذه الوحدات للمساءلة وفقاً لتشريعاتها الوطنية.

١٠١ - واسترعى الاهتمام إلى مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على حلّ النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا، والذي درَّب نحو ٠٠٠ ٥ فرد لأكثر من ٤٠ دولة أفريقية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. فبالإضافة إلى تقديم دورات لكبار قادة البعثات التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فإنه يقدِّم التدريب أيضاً للقدرة الإقليمية لشمال أفريقيا التي تُعَد جزءاً من القوة الأفريقية الجاهزة.

١٠٢ - السيد فوريس رودريغيز (كوبا): قال إن طبيعة عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد تمثِّل تحدّياً مستمراً. وأضاف أن هناك قضايا من قبيل الولايات غير الدقيقة والمعقّدة، والحالات غير المتشابهة في الميدان، واستعداد وسلوك القوات المشاركة، تتطلّب تحليلاً دقيقاً. فيجب أن تستند ولايات حفظ السلام، بصرف النظر عن تعقيدها، إلى الاحترام الصارم للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسي، وعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول، ويجب أن تنظّمها المبادئ الأساسية لحفظ السلام. ومن شأن الولايات الدقيقة ذات الأهداف الواضحة والموارد المالية والمادية ذات الصلة، والتي تتواءم مع الواقع في أرض الميدان أن تحسِّن من فعالية عمليات حفظ السلام؛ ولهذا فإن اتخاذ إجراء متسق من جانب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الخامسة، ومجلس الأمن، يُعَدّ أمراً أساسياً.

١٠٣ - وأضاف أن التعاون بين البلدان المضيفة، والبلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة، ومجلس الأمن أمر ضروري، مع المشاركة الإيجابية للبلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات في جميع مراحل عملية صُنع القرار. وينبغي أن تكون هناك التزامات أكيدة تتعلّق بالقوات المراد نشرها، وتنبؤات واضحة بالموارد المطلوبة، واستراتيجية خروج متسقة قبل الموافقة على كل عملية ونشرها. وتُعَد أنشطة بناء السلام التي تُنفَّذ في المراحل المبكّرة لعملية حفظ السلام من الأمور الأساسية لمساعدة البلدان الخارجة من النزاع على وضع وتعزيز استراتيجيات للتنمية المستدامة. وأضاف أن القضاء على الجوع والفقر والظلم هو السبيل الوحيد للتغلُّب على دورة النزاع، وبناء السلام وتوطيده، وتلافي الحاجة إلى المزيد من عمليات حفظ السلام بتكلفتها البشرية والمادية العالية. وينبغي أن يكون الهدف من استخدام التكنولوجيا الحديثة ضمان أمن وحماية قوات حفظ السلام، تمشياً مع المبادئ الأساسية لحفظ السلام والمبادئ الواردة في الميثاق.

١٠٤ - وقال إنه يجب تنظيم التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بموجب الفصل الثامن من الميثاق، ولا يمكن أن تحلّ أبداً محل دور الأمم المتحدة أو تتعارض مع المبادئ الأساسية لعملية حفظ السلام، نظراً لأن الأمم المتحدة تتحمّل المسؤولية الأولى عن حفظ السلام والأمن الدوليين. أمّا حماية المدنيين فتقع على عاتق الدول وينبغي ألاّ تُستخدَم قطّ كذريعة لتجاوز مبادئ الميثاق أو لتغيير المبادئ الأساسية لحفظ السلام؛ كما لا ينبغي أن تُستخدَم كمبرر لولايات تقنِّن التدخُّل العسكري أو اتخاذ إجراء لإسقاط الحكومات الشرعية. وقال إن فرض السلام في بلد يواجه نزاع ليس أقل خطورة من النزاع ذاته، فبالإضافة إلى أنه سبب للخلاف، فإنه يُعَدّ خرقاً للقانون الدولي.

١٠٥ - السيد إبراهيم (ماليزيا): قال إن وفده يؤكِّد من جديد الدور المحوري للمنظمة في حفظ السلام والأمن الدوليين، ويشيد بتضحيات حفظة السلام. وأضاف أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد تحوَّلت بدرجة كبيرة على مر السنين إلى بعثات أكثر تعقيداً تساعد في العمليات

السياسية، وتنشئ سلطة انتقالية، وتقدِّم المعونة الإنسانية والإغاثة، وتعيد إدماج المحاربين السابقين، وتمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وسوف تستطلع حكومته جميع إمكانات تنفيذ النتائج التي توصَّل إليها تقرير الفريق، بالتعاون مع دول أعضاء أخرى والشركاء وأصحاب المصلحة المهتمين.

١٠٦ - وقال إن خدمات حماية الأطفال التي تقدّمها إدارة عمليات حفظ السلام تساهم بدرجة كبيرة في تنفيذ الخطة الخاصة بالأطفال والتراع المسلّح، بالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلّح، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وقد قام مكوِّن حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام بعمل لا يُقدّر بثمن عن طريق رصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، وتعميم حماية الأطفال في عمل هذه البعثات، والذي يتضمّن تقديم المشورة لكبار القادة، والدعوة تأييداً للشواغل المتعلقة بحماية الأطفال، وللعمليات السياسية وعمليات السلام، وتوفير التدريب للقوات والأفراد. ويجب عدم التنازل عن هذا الدور الأساسي عند إعادة تشكيل أو تعزيز المكوّنات الخاصة بالأطفال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٠٧ - وأضاف أن ماليزيا قد شاركت حتى الآن في ٣٥ بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إذ تنشر أكثر من ٢٩ ٠٠٠ فرد من الوحدات العسكرية وقوات الشرطة. ويعمل حفظة السلام الماليزيون حالياً في ست بعثات، ومن المتوقَّع أن يضطلعوا بولاية شاملة تتضمّن حماية المدنيين، والتصدّي للعنف الجنسي، ومواجهة تحدّيات حقوق الإنسان. وفي مؤتمر قمة القادة الأخير بشأن حفظ السلام، والمعقود على هامش المناقشة العامة في الدورة السبعين للجمعية العامة، أعلن رئيس الوزراء نجيب رزّاق الالتزامات الجديدة لحكومته تجاه بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي تتضمّن نشر ضباط شرطة، وموظفين، ووحدة هندسية.

١٠٨ - ولمواجهة تحدّيات الأمن غير التقليدية على المستوى الإقليمي، تعمل ماليزيا بصورة وثيقة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تتولّى رئاستها حالياً، ومع دولها الأعضاء. وسوف يعمل فريق الردّ العسكري السريع المقترَح التابع للرابطة والمعني بالمساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، من أجل تعزيز التعاون بشأن النشر العسكري السريع في مناطق الأزمات. وفي الوقت نفسه، فإن تلبية الطلبات المتعددة الأبعاد التي يواجهها حفظة السلام تتطلّب مواصلة بناء القدرات والتدريب، والذي يُعَد أساسياً للحفاظ على أعلى المستويات المهنية والسلوك.

١٠٩ - ولضمان سلامة الأفراد العسكريين والمدنيين الذين يتم نشرهم في مواقع خطيرة، فإنه يجب تزويدهم بالمهارات الضرورية عن طريق برنامج تدريبي مشترك قبل نشرهم. وفي هذا الصدد سوف تتعاون القوات المسلحة الماليزية مع إدارة عمليات حفظ السلام لتنظيم دورة تدريبية للمدرّبين عن حماية المدنيين في المركز الماليزي لحفظ السلام في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وفي شراكة مع الأمم المتحدة، نظّم المركز دورات متخصصة سنوية للمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة، وضباط الأركان، والمدرِّبين على حفظ السلام.

١١٠ - وأضاف أن عمليات التبادل وتقاسم المعلومات في الوقت المناسب تُعَدّ من الأمور الحاسمة لتحسين أسلوب عمل بعثات حفظ السلام وتعزيز فعالياتها التنفيذية. ويجب أن يكون هناك وضوح في أدوار ومسؤوليات عمليات حفظ السلام، خاصة عندما تعمل إلى جانب جهات فاعلة أخرى لبناء السلام بقيادة الأمم المتحدة وكيانات إقليمية. فمن شأن المزيد من التشاور والمشاركة بين الأمم المتحدة والبلدان

المساهمة بقوات عسكرية أن يؤدّي إلى صياغة وتنفيذ ولايات حفظ السلام بصورة أفضل.

١١١ - السيدة الصغيّر (الأردن): قالت إن عمليات حفظ السلام تشكّل جانباً بالغ الأهمية من عمل الأمم المتحدة، خاصة في ضوء تزايد عدد وحدّة النزاعات على نطاق العالم. فخلال السنوات الأخيرة، تطوَّرت طبيعة ونطاق النزاعات؛ وانتقلت نزاعات كثيرة إلى ما وراء الحدود الجغرافية، وهدَّدت أجزاء من العالم كانت آمنة في الماضي. وقد جاء الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام في اللحظة المناسبة، عندما احتاج الأمر إلى هياكل جديدة، وأساليب مبتكرة، وحلولاً ذكية لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة على وجه السرعة لتخفيف الآثار، ومعالجة الأسباب الجذرية، ومنع ظهور النزاعات من جديد. ويرحّب وفدها بتقريري الفريق والأمين العام ويوافق على غالبية التوصيات الواردة فيهما.

١١٢ - وأضافت أن عمليات حفظ السلام توضَع من أجل تهيئة ظروف مواتية لتحقيق السلام، ولا تمثّل بديلاً للحلول عن طريق التفاوض على المستوى الوطني؛ ولهذا يجب تعزيز جهود الوساطة الإقليمية والدولية بقوة عن طريق الإرادة السياسية من جانب جميع أطراف النزاع.

١١٣ - ويجب تزويد بعثات حفظ السلام بالتدريب المتخصص الضروري من أجل الاستجابة بسرعة وفعالية لجميع أنواع ومستويات التهديد. ويجب اختيار موظفي عمليات حفظ السلام على أساس مهاراتهم وصلاحياتهم، وتزويدهم بالتدريب المناسب حتى يتمكّنوا من القيام بواجبهم لحماية المدنيين.

١١٤ - ومضت تقول إنه في حالات معيّنة، أدّى الافتقار إلى موقف مشترك بشأن أفضل طريقة للاستجابة للنزاعات في الشرق الأوسط وأفريقيا إلى مزيد من التعقيدات؛ فيجب أن تسعى الدول للتغلُّب على خلافاتها من أجل تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، يطالب الأردن الأمم المتحدة بالتعاون بصورة أوثق مع جامعة الدول العربية بغية تعزيز الاستجابة الدولية للنزاع في الشرق الأوسط.

١١٥ - وأضافت أنه يجب ألاّ تتزعزع الرسالة الإنسانية لحفظ السلام بسبب أعمال مؤسفة من جانب أفراد يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيان. فيجب على جميع الدول اتخاذ موقف صارم تجاه هذه القضية، وإنشاء الآليات الضرورية لتوثيق مثل هذه الجرائم والتحقيق فيها ضمن إطار زمني محدّد. ويحثّ الأردن الأمم المتحدة على تعزيز قدرة الدول لمعالجة التحرُّش الجنسي، ومحاكمة المرتكبين، والتركيز على تعميق الوعي من أجل القضاء على مثل هذه الجرائم بصورة دائمة. ويتطلّع الأردن إلى نشر المبادئ التوجيهية الجديدة عن التعامل مع العنف والاستغلال الجنسيين، والذي يأمل أن يضع في اعتباره تقرير الأمير زيد رعد زيد الحسين عام ٢٠٠٥، والمعنون ''استراتيجية شاملة للقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين في المستقبل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام'' وأن تضع إطاراً جديداً للسلوك والانضباط في بعثات حفظ السلام.

١١٦ - وأضافت أنه يجب تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات لضمان التشاور بصورة وثيقة مع هذه البلدان بشأن تصميم وتنفيذ واعتماد ولايات حفظ السلام في كل مرحلة من مراحل العملية. فمثل هذه المشاورات سوف تسهم في جهود الأمين العام لتحسين التدريب وبناء القدرات قبل عملية النشر.

١١٧ - والأردن، بوصفه دولة عضو وأحد البلدان المساهمة بقوات، ملتزم بالعمل بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة،

والبلدان المضيفة لعمليات حفظ السلام وغيرها من البلدان المساهمة بقوات على قدم المساواة من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في التقريرين الحاليين قيد الدراسة، بغية ضمان تجهيز بعثات حفظ السلام بشكل أفضل لمواجهة تحدّيات العصر الحديث. وشدّدت على ضرورة قيام اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بدراسة التقريرين، بوصفها الهيئة الوحيدة المكلفة باستعراض جميع المسائل المتعلقة بحفظ السلام.

١١٨ - وقالت إن حكومتها، بناءً على التزامها القوي بعمل الأمم المتحدة في مجال تسوية النزاعات ومنعها، تقوم بتعزيز تعاونها مع هذه المنظمة. ويُعَد الأردن أكبر مساهم بقوة شرطة في عمليات حفظ السلام، حيث يوجد له حالياً ما مجموعه ١ ٨٥٠ شرطياً أردنيا يعملون في بعثات حفظ السلام. ويشيد الأردن بجميع حفظة السلام ويثني على جهودهم وتضحياتهم للقيام بواجباتهم.

١١٩ - السيد إيليشيف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يؤيّد توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام فيما يتعلّق بإعطاء الأولوية للحوار السياسي كأداة لتسوية حالات النزاع، وأهمية تعزيز الآليات الإقليمية من أجل حلّ الأزمات. وأضاف أن هناك حاجة قوية إلى بحث الطبيعة عبر الوطنية لتهديدات العنف.

١٢٠ - ومضى يقول إنه من الأمور الوثيقة الصلة بشكل خاص ضرورة تطوير التعاون الإقليمي الحكومي الدولي، والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وتقديم الدعم الميداني بغية الاستجابة بصورة فعّالة للتحدّيات القائمة والمتوقّعة. فقد أظهرت معالجة الأزمات في السودان، والصومال، ومناطق أخرى قدرة مثل هذه المنظمات - وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي - على منع النزاعات وحلّها. ويرى وفده أن هناك فرصة متزايدة للتعاون في مجال حفظ السلام بين الأمم المتحدة ومنظمات معاهدات الأمن الجماعي. وأضاف أنه بينما يرحّب وفده بتأكيد الفريق على المبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلاّ أنه لا يوافق على أنه ينبغي تفسير هذه المبادئ بصورة فضفاضة استناداً إلى الحالة المتغيِّرة في الميدان، وخاصة فيما يتعلّق باستخدام القوة من جانب حفظة السلام. غير أنه يتفق بصورة كاملة على عدم قبول استخدام قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل محاربة الإرهاب والتطرُّف العنيف.

١٢١ - وأضاف أن حكومته لا تشاطر الرأي السائد بأن الغرض الوحيد لحفظ السلام هو حماية السكان المدنيين وتيسير المعونة الإنسانية. فزيادة فعالية عمليات حفظ السلام يجب أن تساهم قبل كل شيء في الأهداف الأساسية لحفظ السلام: صون السلام، ودعم العملية السياسية، وضمان الأمن في البلد المضيف. وليس من المقبول استخدام هذه المهام كتبرير للتدخُّل العسكري الخارجي الذي يخدم الأهداف السياسية لدول فردية، ويمكن أن يؤدّي إلى امتداد النزاع ليشمل بلداناً مجاورة، ويقوِّض سيادة الدولة. وقال إن أي وجود للأمم المتحدة يجب أن يدعم البلد المضيف على أساس أولويات ذلك البلد عن طريق التعاون مع السلطات المحلية، ودعم بناء القدرات.

١٢٢ - وقال إن استخدام معدات تكنولوجية متقدمة، وخاصة الاستخدام التجريبي للطائرات بدون طيّار، ينبغي أن يخضع لاستعراض ومناقشات دقيقة. فاستخدامها يثير طائفة من القضايا في المجالات السياسية والقانونية والمالية، وفي مجال رصد المعلومات المجمّعة وضمان سريتها.

١٢٣ - وأضاف أن قضايا حقوق الإنسان والتكافؤ بين الجنسين تلقى اهتماما مفرطاً وتتطلّب نهجاً أكثر توازناً.

ويجب أيضاً التعامل بحذر مع اقتراح منح الأمانة العامة سلطات واسعة بشأن سياسات الموظفين، بما في ذلك فيما يتعلّق بنشر وإدارة الموظفين المدنيين.

١٢٤ - وتُعَدّ المسائل المتعلقة بسلامة وحدات حفظ السلام محورية بالنسبة للنشر وممارسة عمليات حفظ السلام لنشاطها. ويُعَدّ البلد المضيف مسؤولاً بصورة مباشرة عن سلامة حفظة السلام، ولذلك فإنه من الضروري إيجاد علاقة بنّاءة بين قوات حفظ السلام والسلطات المحلية.

١٢٥ - ويلزم أن يكون هناك حوار مستمر بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بوحدات عسكرية وقوات شرطة بشأن جميع جوانب عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في مرحلتي التخطيط وصياغة الولايات. ويجب استعراض التهديدات المحتملة لموظفي الأمم المتحدة بصورة دقيقة أثناء تخطيط العمليات. فالأهداف لا يمكن أن تتحقق في وجود مخاطر غير مبررة لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ويمكن أن توفِّر لجنة الأركان العسكرية الدراية العسكرية الضرورية لصياغة خطوات مناسبة في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٢٦ - ومضى يقول إن وضع استراتيجيات لعمليات حفظ السلام في الوقت المناسب، وخاصة في ضوء الموارد المالية المحدودة، من شأنه أن يسهم في التحقيق الفعّال لولايات بعثات حفظ السلام، ويمنع الآثار الجانبية غير المرغوبة لإدماج حفظة السلام في هياكل داخلية.

١٢٧ - وقال إن هناك حاجة لقيام اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة بإجراء استعراض موضوعي، ومناقشة الطائفة الكاملة من القضايا المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٢٨ - السيد أكاشوري (اليابان): قال إن التحدّي الحالي يتمثّل في جعل عمل عمليات حفظ السلام مستدامة من حيث الموارد المالية والبشرية، مع المحافظة في الوقت ذاته على إمكانية أداء المهام. وأضاف أن وفده يرحّب بالفرصة التي يتيحها استعراض عمليات السلام لمناقشة كيفية مواجهة التحدّيات. وتتطلّع اليابان للمساهمة بصورة كاملة في المناقشات الحكومية الدولية بشأن مقترحات الإصلاح الواردة في تقريري الفريق والأمين العام. وقال إن التعهُّدات الواسعة التي قُدّمت في مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام سوف تعجِّل كثيراً بهذا الإصلاح. ويجب أن تسير المناقشات جنباً إلى جنب مع الوفاء بالتعهُّدات.

١٢٩ - ومضى يقول إن لدى المجتمع الدولي أدوات مختلفة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة، وفِرق الأمم المتحدة القطرية، ووظائف الدعم الإقليمي والثنائي. ويلزم إجراء تقييم لنقاط القوة والضَعف في كل من هذه الأدوات والاستفادة منها في توليفة تناسب الحالة في الميدان بصورة أفضل. كما يلزم مواصلة التحقق مما إذا كانت عملية إعادة التشكيل المعتمدة لا تزال فعّالة في تحقيق السلام الموضوعي.

١٣٠ - وقال إنه على نحو ما أوصى به في التقريرين، ينبغي أن تكون ولاية البعثة متوائمة مع حقائق الموقف في الميدان. وينبغي للأمين العام أن يراقب التطوُّرات في الميدان عن كثب، وأن يقدّم توصيات واقعية في الوقت المناسب إلى مجلس الأمن الذي ينبغي أن يستعرض ولاية كل بعثة بطريقة ناجزة. وينبغي عدم تجديد ولايات البعثات بصورة تلقائية، كما ينبغي إجراء استعراض دقيق لولايات البعثات الممتدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على مجلس الأمن مواصلة الحوار مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بوحدات عسكرية وقوات شرطة. وأضاف أن اليابان، بوصفها عضواً منتخباً في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، تلتزم بتعزيز مثل هذا الحوار.

١٣١ - وقال إن توسيع عدد البلدان المساهمة بوحدات عسكرية وقوات شرطة من شأنه أن يساعد على زيادة العدد المتاح من حفظة السلام. وسوف تدعم اليابان بصورة استباقية مساعي هذه البلدان الجديدة والناشئة. ومن الأمور الملحَّة أيضاً زيادة عدد الموظفين المؤهلين اللازمين لعمليات حفظ السلام الحالية. ويُعَدّ التدريب لا غنى عنه لتأمين مثل هؤلاء الموظفين. ويرحّب التقريران بمبادرات بناء القدرات عن طريق ترتيبات التعاون الثلاثي بين الأمانة العامة، والبلدان المساهمة بوحدات عسكرية، وبلدان ثالثة لديها قدرات خاصة. وقد استهلت إدارة الدعم الميداني واليابان بصورة مشتركة مشروعاً مبتكراً باستخدام مساهمة مالية من بلده تبلغ نحو ٤٠ مليون دولار أمريكي. وقد قام خبراء من القوات اليابانية للدفاع عن النفس بتدريب مهندسين عسكريين من كينيا، ورواندا، وأوغندا، وجمهورية تترانيا المتحدة على صيانة وتشغيل المعدات الهندسية الثقيلة. وبعد إنجاز عمل إضافي بشأن تصميم المشروع، سيكون هناك تدريب كامل في عام ٢٠١٦. وسوف تواصل اليابان دعم مثل هذه المبادرات، وتشجيع الدول الأعضاء على المساعدة على استكمال هذا المشروع، أو بدء شراكات ثلاثية مماثلة في مجالات أخرى ذُكِرت في التقريرين، مثل الخدمات الطبية والمعلومات.

١٣٢ - ومضى يقول إن المزاعم الأخيرة عن أفعال ذميمة خاصة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين ارتكبها حفظة السلام، وخاصة المزاعم المتعلقة بحوادث في جمهورية أفريقيا الوسطى، قد أضرّت بهيبة المنظمة ومصداقيتها، ولطَّخت المساهمات النبيلة لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام المنتشرين حالياً. ويلزم اتخاذ تدابير قوية تجاه هذا السلوك غير المقبول. وتدعم اليابان بقوة سياسة الأمين العام الخاصة بعدم التسامح إطلاقاً، وتطالب بالتنفيذ العاجل للتدابير الموصى بها في تقريره. وقال إن اليابان تواصل أيضاً دعمها لبرنامج التعلُّم الإلكتروني التابع لإدارة الدعم الميداني لصالح الموظفين الميدانيين عن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.